

نظرة عامة على سياسة حظر الألغام

دولة ليست طرف في المعاهدة	نص معاهدة حظر الألغام
الامتناع عن الموافقة على القرار رقم 65/64 في ديسمبر/كانون أول 2009 كما حدث في السنوات السابقة	سجل الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤيدة لمعاهدة حظر الألغام
الحضور لمراقب للمؤتمر الثاني في نوفمبر/تشرين ثان وديسمبر/كانون أول 2009 كما أنها حضرت اجتماعات اللجنة الدائمة في يونيو/حزيران 2010	المساهمة في مؤتمرات معاهدة حظر الألغام

السياسة

على الرغم من أن لبنان لم تنضم إلى معاهدة حظر الألغام، ولكنها أشارت في ديسمبر/كانون أول 2009 أنها تعترف بالقيام بذلك. ولقد شاركت لبنان بصفتها مراقباً للسياسات العالمية في المؤتمر الثاني لمعاهدة حظر الألغام، وقال ممثلها للدول الأطراف إن لبنان "تتطلع إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الألغام والتوقيع عليها في المستقبل".¹

ولقد كان لهور لبنا الريادي في الترويج لاتفاقية 2008 بشأن الذخائر العنقودية أثر إيجابي على مكانتها وموقفها من معاهدة حظر الألغام. وصرحت لبنان إن عدم انضمامها إلى المعاهدة يرجع إلى صراعاها المستمر مع إسرائيل، كما أن حرب حزب الله مع إسرائيل في عام 2006 يزيد من مخاوفها ويجعلها تهتم كل الاهتمام بحدودها الجنوبية.²

وفي المؤتمر الثاني الذي تم عقد ه في ديسمبر/كانون أول 2009 منذ يومين أصبحت لبنان واحدة من الدول الثماني عشر الذين رفضوا القرار رقم 56/64 للجمعية العمومية للأمم المتحدة الخاص بتعميم معاهدة حظر الألغام.³ تفسيراً للموقف قال ممثل لبنان أننا نحترم المعاهدة ولكننا لا نستطيع الانضمام إليها بسبب مخاوف الدفاع عن النفس التي تساورنا نتيجة لضراوة العدوان الإسرائيلي.⁴

ولقد حضرت لبنان دورتين تتعلق بمعاهدة حظر الألغام كما حضرت اجتماعات اللجنة الدائمة في يونيو/حزيران 2010، ولكنها لم تقدم أية معلومات عن تقدمها للانضمام إلى المعاهدة.

ولم تكن لبنان طرفاً في اتفاقية الأسلحة التقليدية.

إنتاج ونقل وتخزين الألغام المضادة للأفراد

وفي ديسمبر/كانون أول 2009، أكدت لبنان أنها "لن تنتج أو تصدر الألغام المضادة للأفراد".⁵ وعلاوة على ذلك لم تكن هناك أية ادعاءات بشأن استخدام الألغام المضادة للأفراد أو ما شابه ذلك في لبنان منذ 2006 و2007.⁶

¹ البيان الذي أدلى به الجنرال محمد فهمي، مدير المركز اللبناني لمكافحة الألغام، المؤتمر الثاني، قرطاجنة، 4 ديسمبر/كانون أول 2009. ولقد قال ممثل لبنان باستفاضة أنه، "بالرغم من أن إسرائيل ترفض الانضمام إلى اتفاقيات أوسلو وأوتوا فان لبنان لن تتبع مثل هذا الطريق حيث أننا ندرك العواقب الأساسية للذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد على المدنيين. ولقد وقعت لبنان على معاهدة أوسلو، ونأمل في التوقيع على اتفاقية أوتوا في المستقبل، ونؤكد مرة أخرى هنا أهمية اتفاقية أوتوا وعلى أهدافها النبيلة، ونتطلع إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الألغام".

² انظر، على سبيل المثال، بيان من السفير ميشال حداد في المؤتمر الأول، نيروبي، 3 ديسمبر/كانون أول 2004 حيث أشار السفير إلى "عدم قيام حكومة إسرائيل بتقديم جميع الخرائط التي تبين انتشار الألغام الأرضية" وأكد على "استمرار احتلال إسرائيل لأجزاء من جنوب لبنان".

³ ولقد أعطت لبنان تأييدها للقرارات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن حظر الألغام في عام 1996 و1997 و1998. وفي ديسمبر/كانون أول 1999 صوتت لبنان ضد قرار الجمعية السنوي وبذلك أصبحت البلد الأول والوحيد التي فعلت ذلك. ولقد امتنعت عن التصويت في الفترة ما بين 2000 حتى 2004. وفي أكتوبر/تشرين أول 2005، صوتت لبنان لصالح قرار اللجنة الأولى التابعة للأمم المتحدة، لكنها غابت عن التصويت النهائي. ولقد وصلت لبنان الامتناع عن التصويت منذ 2006.

⁴ إدارة شؤون الإعلام الأمم المتحدة، الجمعية العامة رقم ثلاثة وستين، اللجنة الأولى، الاجتماع رقم 20 الذي عقد ظهراً، 29 أكتوبر/تشرين أول 2008. ولقد جاءت هذه التصريحات في أعقاب التصويت الخاص باللجنة الأولى التابعة للأمم المتحدة.

⁵ البيان الذي أدلى به محمد فهمي، مدير المركز اللبناني لمكافحة الألغام، المؤتمر الثاني، قرطاجنة، 4 ديسمبر/كانون أول 2009.

ولقد قامت القوات المسلحة اللبنانية بتخزين عدد غير معروف من الألغام المضادة للأفراد . في مارس/آذار 2008، وقال مدير المركز اللبناني لمكافحة الألغام أن هذا المخزون عبارة عن كمية صغيرة من الألغام، والتي وصفها بأنها أقل بكثير من الحد الأقصى الذي تسمح به معاهدة حظر الألغام لأغراض التدريب.⁷

⁶ انظر تقرير مراقب الألغام الأرضية الصادر عام 2007، ص 893-895، عن الادعاءات المتعلقة بحزب الله، فتح الإسلام، وإسرائيل
⁷ حوار مع الجنرال محمد فهمي، مدير المركز اللبناني لمكافحة الألغام، 3 مارس/آذار 2008. في حين أن نص معاهدة حظر الألغام لا تحدد العدد الأقصى الذي يمكن الاحتفاظ به لأغراض التدريب لإزالة الألغام، اتفقت معظم الدول الأطراف أن العدد ينبغي أن يكون في حدود مئات أو آلاف الألغام وليس في حدود عشرات الآلاف.